

الفلاحون وولادة الوطنية الفلسطينية

د. فيصل دراج *

ارتبط تشكل الوطنية الفلسطينية، بشكل أساسي، منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى قيام دولة إسرائيل، بمواجهة الفلاحين للاستيطان اليهودي. عاد ذلك إلى ارتباط الفلاح الغريزي بأرضه، وإلى طبيعة المشروع الصهيوني، الذي اعتبر تملك أرض فلسطين كلها شرطاً لقيام الدولة اليهودية. وهذا ما جعل تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين يساوي، بشكل جوهري، تاريخ دفاع الفلاحين عن أرضهم، دون أن يقلل هذا من أهمية أشكال الكفاح غير الفلاحية، ذلك أن الكفاح الوطني الفلسطيني يشكّل وحدة متكاملة.

١. الوحدة العضوية بين الأرض والفلاح:

أخذت الأرض لدى الفلاح الفلسطيني صوراً متعددة: فهي مصدر الرزق الذي تتوحد العائلة الفلاحية حوله، والمساحة التي تعين أهمية الفلاح في بيئته، والمرجع المتوارث الثابت الذي يعتبر التنازل عنه مساساً بالشرف والكرامة. وعن الأرض المتوارثة، كما أشكال التعامل المتوارث معها، صدرت عادات الفلاح وطقوسه وأعرافه الاجتماعية ومنظوره إلى العالم، ذلك أن الأرض ملكية والعمل في الأرض نمط حياة وثقافة. جعل هذا من الأرض مصدر رزق يمدّ الفلاح بالأمان، وصيرها إلى هوية وذاكرة، يتعرّف بها الفلاح قبل أن تتعرّف به، لأن الأرض تورث وتورث معاً.

* ناقد فلسطيني

ترجمت القرية الفلسطينية، التي بقيت متجانسة رغم فروقها الاجتماعية الصغيرة، ووطنية الفلاح الغريزية وانتماءه العضوي إلى الأرض والمجتمع القروي معاً. فالقرية في حياة الفلاح، بعد العائلة والحمولة، هي المرجع الذي ينظم حياة الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لأعراف متوارثة، بل أنها كانت تمثل "إدارة سياسية مختصرة"، اعتماداً على سلطة رؤساء العائلات و "الحمائى". وإذا كان في وضع القرية ما يعلن عن علاقة هامشية بالسلطة المركزية، باستثناء الإلزام الضريبي، في شكله العثماني والإنجليزي لاحقاً، فإن في الوضع ذاته ما يشير إلى جماعة مستقرة متجانسة قريبة من الانغلاق، تنفتح على قرى مجاورة نظيرة، تربطها بها علاقات الجوار والمصاهرة، ولا تنفتح على غيرها إلا في أحوال الضرورة. صدر هذا الاستقرار عن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وعن قدرة القرية على تدبير شؤونها بنفسها، بدءاً من حل مشاكل الأرض والتعارف على أشكال عقاب معينة، وصولاً إلى شيخ القرية، الذي كان يتعرّض "أحياناً"، إلى منافسة شخص غريب هو: معلم المدرسة.

أفضى استقرار المجتمع القروي إلى أخذ مسافة واسعة عن: الغريب، بشكل عام، الذي اكتسى ملامح مهددة في شخص "اليهودي"، الذي حمل معه لغة وثقافة وعادات غريبة. كان في المستوطن اليهودي الوافد حديثاً بعد ١٨٨٠، ما يثير حفيظة الفلاح الفلسطيني: فهو الوافد الذي يعمل في أرض عربية، والغريب الذي يحيل على خارج مجهول، وهو اليهودي الذي له أعراف وعادات مغايرة شديدة الاختلاف. كان في غرابة اليهودي المهددة ما أيقظ في الفلاح الفلسطيني غريزة التمسك بالأرض والدفاع عنها، وكان فيها "جديد غير مقبول" تتطوّر منه العادات الاجتماعية المستقرة. ومع أن الطبع القروي يعطي للعصبية مكاناً واسعاً، إذ القروي يتعصّب لـ "حمولته" ضد الحمائى الأخرى، وإذ كل قرية تتوحد في مواجهة قرية مجاورة مختلف معها، فإن النذير الذي جاء به المستوطن اليهودي الجديد وحّد العصبية القروية ونقلها من مكان إلى آخر. والمثال المبكر، في هذا المجال، ثورة تموز/يوليو ١٩٠٨، التي هاجم فيها فلاحو قريتي الشجرة وكفركنة اليهود ودمروا محاصيلهم، إثر قيام يهودي من مستوطنة "سيجيرا" بقتل فلسطيني من قرية الشجرة. لا يكشف تعبير "ثورة"، الذي استعمله المؤرخ الفرنسي هنري لورانس عن العصبية القروية بقدر ما يؤكد الحس الوطني المبكر، الذي ميّز الفلاحين الفلسطينيين ١.

فرض الانغلاق الفلاحي، الذي يتداخل فيه الاستقرار والعصبية والتماسك، على القرية الفلسطينية وظائف ثلاث: الدفاعي الجماعي عن الأرض ونبذ من يبيع أرضه أو يتهاون في حمايتها، وتنظيم العلاقات الاجتماعية التي تؤمّن استغلال الأرض وتحافظ على التكافل الاجتماعي بين الفلاحين، والإشراف على حياة اجتماعية يمارس فيها الفلاحون ثقافتهم وأعرافهم وعاداتهم المتوارثة. ومهما تكن حدود الوظيفتين الثانية والثالثة فهما مرتبطتان، لزوماً، بالوظيفة الأولى، التي تعين الدفاع عن الأرض دفاعاً عن "شرف" القرية ومعياراً لـ "رجولة" أهلها، ودليلاً على استمرار "قيم الأجداد" في حاضر الأفراد. لا غرابة أن

يأخذ التمسك بالأرض شكل الغريزة، وأن تبدو مقدساً من مقدّسات الحياة القروية. ولعل تعرّف ت.إ.لورانس، أو "لورانس العرب" كما يقال، على صورة الأرض لدى الفلاح الفلسطيني هو ما دفعه إلى كتابة رسالة إلى "سايكس" ٧ أيلول/سبتمبر ١٩١٧ - جاء فيها: "إنكم تعرفون إلى أية درجة يتشبّث العرب ولو بأرض رديئة، ...، وبوسعي أن أتخيّل نشوء وضع قد لا يكون فيه تأثير النفوذ اليهودي على المالية الأوربية كافياً لثني الفلاحين العرب عن رفض الرحيل - أو ما هو أسوأ...". ٢. إذا كان الفلاح الفلسطيني يتشبّث حتى بأرض رديئة، فمن المؤكد أنه يستमित دفاعاً عن "أرض طيبة".

كان لورانس يدرك، عشية وعد بلفور، أن النفوذ اليهودي من النفوذ الأوروبي، وأن حق اليهود "الإلهي" في فلسطين مرتبط بالخرزاة الأوربية، وأن عرب فلسطين لا يسامون على أرضهم. أما "الأسوأ" الذي توقعه، فقد تجلّى في كفاح فلسطيني، مستمر أو متقطع، امتد من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٤٨، ومن تاريخ قيام الدولة اليهودية حتى اليوم.

أخبر الفلاح الفلسطيني، قبل أن يفقد أرضه، أن هويته من قريته، فلا وجود لقروي فلسطيني لا يعرف حتى اليوم اسم القرية التي انحدر منها، وأن هوية قريته من أرضها، وأن العلاقة الطويلة بين الأرض والهوية أنتجت عادات قوية صلبة، جاءت من مجتمع عاش طويلاً على عادات ثابتة. أكثر من ذلك: إن تأمل دلالات الأرض والقرية والوطن، في وجدان الفلاح الفلسطيني، قبل مأساة ١٩٤٨، يكشف عن علاقات ثلاث تقبل بتبادلية المواقع، إذ الأرض هي المجتمع القروي، وإذ القرية هي تكافل الفلاحين، وإذ الأرض، في وجوهها المختلفة، مساوية للوطن.

جسّد الفلاحون، انكاء على ما سبق، القوة الأساسية التي دافعت عن فلسطين، وكان على المشروع الصهيوني أن يهزم الفلاحين الفلسطينيين، كي ينجز تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، ذلك أنه أراد، منذ البداية، امتلاك الأرض الفلسطينية كاملة. جاء على لسان مسؤول صهيوني متنقذ يدعى: "أوسيشكين" عام ١٩٠٤: "كي يتسنى إنشاء دولة يهودية في بلد إسرائيل، من الضروري بصورة مطلقة في المقام الأول، أن تكون أرض فلسطين ملكاً للشعب اليهودي، ...، ويتوجب بصورة مطلقة نزع ملكية الملاك الحاليين للأرض. والآن، فإن الأمر الوحيد الممكن هو شراء الأراضي بموافقة مالكيها الحالي. ولذا فإن شراء الأرض يصبح أحد شعاراتنا" ٣.

حمل القول بضرورة امتلاك فلسطين نبرة قاطعة، مقترحاً شراء الأرض من فلاحين لا يتنازلون عن أرضهم، يساوون بين بيع الأرض وبيع الشرف. ولعل يقين "شراء الأرض"، الذي لا يمكن تحقيقه، هو الذي جعل من إجلاء أصحاب الأرض عنها، بالقوة، الحل الصهيوني الوحيد.

انطوى المشروع الصهيوني، منذ مطلع القرن العشرين، على أبعاد ثلاثة متكاملة: تجلّى الأول في

تصورات تلغي الوجود الفلسطيني، وتعتبر وجود غير اليهود في فلسطين أمراً غير مقبول، وانطوى البعد الثاني على اقتناع حاسم بأن المشروع يعتمد في تحقيقه على فاعلية الدول الأوروبية المؤازرة له، وأوكل البعد الثالث إلى القوى الأوروبية الكبرى حسم الصراع بين العرب واليهود لصالح الغايات الصهيونية التي تقاطعت، بأقدار كبيرة، مع المصالح الأوروبية.

تكشف هذه الأبعاد عن بطولة الفلاح الفلسطيني ومأساته: بطولته في الدفاع عن أرضه دون مساومة، ومأساته الصادرة عن سياق تاريخي مختل القوى. فقد ارتكبت الصهيونية إلى امبريالية قوية صاعدة، أعادت تقسيم الشرق العربي كما تريد، بينما تبقى لفلسطين موقف عربي مرتبك ومبعثر، ينوس بين العفوية العاجزة والارتجال ويمتثل، في التحديد الأخير، إلى إرادة القوى الإمبريالية المسيطرة. وبسبب ذلك فإنه من العبث كل العبث قراءة الكفاح الفلاحي، كما قراءة الكفاح الفلسطيني بعامّة، في حدود "الصراع الفلسطيني - اليهودي"، بمعزل عن ضعف الدولة العثمانية وإدارتها الفاسدة، وقوة المال اليهودي الموطّد بدعم "القوى الكبرى"، كما المال الأوروبي، الذي كان ينفذ إليه القادة الصهاينة بوسائل وطرق مختلفة.

٢. الفلاح الفلسطيني والنصر المستحيل:

استهل المؤرخ الإسرائيلي يوسف لمدان بحثه "العرب والصهيونية"، الذي هو جزء من كتاب جماعي، بعنوان فرعي: "ردود فعل مبكرة: ١٨٨٢ - ١٩٠٨"، جاء فيه: "وعلى الرغم من أن غالبية اليهود جاءت للإقامة في القدس ويافا، فإن ردة فعل الفلاحين في محيط المستوطنات الجديدة، هي التي استشعرت أولاً" ٤. تشير هذه الكلمات إلى حساسية الفلاحين الخاصة في علاقتهم بالأرض، أو إلى الغريزة الفلاحية التي حرّضت الفلاح على الشعور بالخطر الوافد، الذي استشعره أهل المدن بيقاع أقل سرعة. تزامن رد الفعل الفلاحي مع الهجرة اليهودية الأولى الساعية إلى احتلال فلسطين. يصبح الأمر واضحاً بالرجوع إلى كتاب المؤرخ الفرنسي هنري لورانس: "اختراع الأراضي المقدسة"، الذي عَنَوَن الفصل الرابع منه بـ "بدايات العالياً الأولى"، إشارة إلى المهاجرين اليهود الأوائل إلى فلسطين. فقد اقترنت هذه "العالياً"، وتعني "الصعود"، بالمستوطنة الزراعية ريشون ليتسيون قرب يافا، التي أقيمت في ٣١ تموز/ يوليو ١٨٨٢ وأعقبها، في العام ذاته، مستوطنة روش بيناه (حجر الأساس) في الجليل، ومستوطنة سمرين قرب حيفا. تبين المقارنة بين رد الفعل الفلاحي، الذي حدّد المؤرخ الإسرائيلي تاريخه بعام ١٨٨٢، وتاريخ ظهور المستعمرات اليهودية الأولى، كما جاء في كتاب المؤرخ الفرنسي، صفاء الحس الفلاحي الراض للاستيطان الذي شعر، منذ البداية، بالخطر "الغريب" الوافد إليه، موحّداً بين استشعار التهديد

الخارجي والردّ عليه. غير أن الحس السريع الاستنفار لا يلبث أن يطرح سؤالين: هل يستطيع الفلاح الفلسطيني، الفقير والأمي، أن يواجه عملاً صهيونياً مؤسساتياً متعدد الإمكانيات؟ وما مدى فاعلية رد الفعل الفلاحي، الذي بدأ مجتهداً واستمر مقاتلاً كما بدأ؟ يمكن صياغة السؤالين بشكل أكثر وضوحاً: هل تستطيع القرية الفلسطينية المغلقة مواجهة نفوذ البارون "دو روتشيلد"، الفرنسي ذو الأصول الإنجليزية، والذي كان له زراعة مزدهرة في فرنسا آنذاك؟

وضع المؤرخ الفرنسي هنري لورنس، بعد عنوان الفصل الرابع مباشرة، قولاً للصهيوني إدمون دو روتشيلد: "أنا لست محسناً، لقد بدأت المشروع في فلسطين لأنني كنت أريد أن أعرف ما إذا كان بالإمكان توطین يهود في أرض فلسطين" ٥. أكد الثري اليهودي الفرق بين الإحسان والعمل المنتج، وبين المبادرة الخيرة السريعة و"المشروع"، الذي يقترح التجريب والمثابرة، منتهياً إلى غاية واضحة: توطین اليهود في فلسطين. يتمثل المشروع، ظاهرياً، بعملية تجارية بسيطة قوامها: شراء الأرض، تعلن عن سطوة المال اليهودي وإرادة "البارون" الفاعلة". تضمنت "التجارة" المشروعة عنصرية كاسحة، مفترضة أن الفلاحين الفلسطينيين مستعدون لبيع وطنهم، وتزييفاً صريحاً، ذلك أن الأوطان تورّث ولا تشتري. أراد "روتشيلد" أن يخترع وطناً لليهود، حاجباً الاختراع بفعل تجاري مدركاً، الإدراك كله، أنه لا "يخترع" بماله، بل بقوة الغرب، التي كانت تحتل فيها إنجلترا وفرنسا موقعاً مسيطراً.

ولعل عملية الشراء، التي تباطؤها الخديعة واستثمار النفوذ، هي التي خلقت مهنة يهودية مزدهرة، منذ بدايات "العاليّ الأولى"، عنوانها: السمسار بالمعنى الضيق والواسع معاً. فإذا كان السمسار، بالمعنى الضيق، وسيطاً بين بائع ومشتري مقابل "عمولة" معينة، فإن السمسار اليهودي، بالمعنى الموسع، وسيط متنفذ مفسد، لا يقتصر عمله، في الشرط الفلسطيني آنذاك، على إيجاد "بائع الأرض"، بل عليه إفساد الجهاز الإداري القائم، ذلك أن القانون العثماني كان يمنع، ولو بقدر، بيع أراضي فلسطين لليهود. ولهذا كان على السمسار أن يصل إلى: القاضي الفاسد، والمحامي الفاسد، والإداري الفاسد، قبل أن يصل إلى بائع أرض لبناني أو سوري أو فلسطيني. من المفيد، في هذا المجال، الرجوع إلى كتاب "يوسف نحمانى": "مذكرات سمسار أرض صهيوني"، الذي يغطي قرابة نصف قرن من المشروع الصهيوني (١٩١٢ - ١٩٤٨)، مبتدئاً بفلسطين وماراً على لبنان وسوريا، متوقفاً أمام بيوع قامت بها "أسماء لها هيبه"، كاشفاً عن "السياسي السمسار" وعن بعض "الأعيان المنتفذين" الذين يؤمنون بالمال قبل غيره. يتحدث صاحب المذكرات، وهو سمسار شهير كان ينسّق مع سمسرة يهود أكثر شهرة، عن "الأفندية" الذين باعوه أرضهم، وأبناء "العائلات الحسينية"، بل عن "القادة" أيضاً: "القادة لا يخسرون، ... لديهم ما يكفي من المال وهم سيستمرون مستقبلاً في السمسرة لليهود. فقط الفلاحون والعمال والتجار هم الخاسرون..." ٦.

في مقابل "قادة" يستمرون في السمسرة" ويحرّضون، بصفاقة، الناس على التظاهر ضد الاستيطان، كما

جاء في كتاب السمسار الصهيوني، كان الفلاحون يتمسكون بأرضهم، فإن تنازل واحد منهم كان مكرهاً، وموضع عقاب من الجميع*. والظاهر، كما يكشف "نحماني" أن بيوع الفلسطينيين كانت محاطة بالسرية والتلاعب، والبعد عن أنظار الفلاحين الذين أربك ارتفاع صوتهم، في ثورة ١٩٣٩ حسبان السماسرة اليهود. كتب آنذاك صاحب المذكرات إلى زميله الشهير "حانكين" عن: "ضرورة إيقاف كل عملية استملاك جديدة، وإنهاء العمليات القديمة، والإسراع في نقل ما يمكن وقابل للنقل والتشاور مع المحامين"٧.

تفصح نبرة السمسار إلى زميله عن بيوع لا تنقصها الخديعة، ويعوزها الضمان القانوني الصحيح وتفصح، أولاً، عن رعب السماسرة اليهود من انتقال الفلاحين من وصاية "الأفندية" إلى قرارهم الذاتي، الذي أربك الأفندية وسمسارة الأرض معاً. على الرغم من توزع الكفاح الوطني الفلسطيني على الشعب بأسره، فقد التبست فلسطين، ما قبل ١٩٤٨، بروح الفلاح، الذي يمتد في الأرض وتمتد الأرض فيه، وهو ما قال به غسان كنفاني في روايته التي لم تكتمل: "العاشق". لا غرابة، أن يطمئن اليهود إلى بعض أعيان المدن، وأن تكون السمسرة المدعومة بالفساد مرتبطة بالأفندية وكبار الملاك ونفوذ "روتشيلد" المتعدد الوجوه.

سعى "روتشيلد" إلى شراء الأرض وتأهيل المزارعين اليهود، وإلى نقل تجربته الزراعية الناجحة في فرنسا إلى فلسطين. دعت هذه الأسباب إلى معاينة "المشروع" على الأرض، فرار فلسطين في ١٨٨٧، وقام بزيارتها مرتين لاحقاً، مؤكداً "شراء الأرض" نهجاً منظماً وعملاً مؤسساتياً أفنعا، بعد أن ساءت صحته في ١٨٩٩، إلى نقل مسؤولياته إلى جمعية الاستيطان اليهودي (إيكا) التي اتخذت من لندن مركزاً لها، وداعتها أحلام التوسع فهجست أيضاً بشراء أراضٍ في لبنان. قامت استراتيجية روتشيلد، التي جمعت بين الفكرة وتطبيقاتها العملية، على مراكمة رأس مال عقاري واقتصادي وبشري، تؤسس للمشروع الصهيوني وتعيد إنتاجه ليصبح، لاحقاً، مكتفياً بذاته. دفعه منظوره العملي إلى شراء أراضٍ متجاورة، قابلة لأن تفتح على بعضها بعضاً، أكانت أرضاً صالحة أو سيئة. لم ينس، وهو يتمسك بخبرته الزراعية الحديثة، التي طبّقها على أرضه المنتجة للخمور في فرنسا، أن يدعو إلى توليد خبراء زراعيين يدركون العلاقة بين المنهج الزراعي الحديث وزيادة الإنتاج. أراد "البارون" تكوين جماعة فلاحية يهودية في فلسطين، تعيد تجربة الجماعة الفلاحية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة، وتدمجها بحياة يهودية قوامها "الشريعة" والعمل، مقتنعاً أنه يتعامل مع أرض يهودية بمعايير يهودية. حاول أن يجمع بين منظور عقدي يهودي ومعايير رأسمالية حديثة، تحض على الإنتاجية وتطوير الكفاءات، وتهمل المشاريع الفاشلة وتعاقب الذين لا يحسنون العمل والإرادة.

أراد روتشيلد أن يكون رائداً في "شراء الأرض واعمارها"، عاملاً على إعطاء درس نموذجي في مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين، مؤكداً النهج الحديث في العمل وضرورة المبادرة و "التماسك الأخلاقي اليهودي"، متطعاً إلى إقناع غيره من أغنياء اليهود بإمكانية "الزراعة المكثفة" المضمونة

النجاح. أراد أن يترجم، عملياً، العمل الجماعي المنظم وفعالية الإيمان اليهودي والذرائعية، التي تقدّس الغاية وتخترع الوسيلة الملائمة، ذلك أن ما حققه، في فلسطين، لم يكن ممكناً من دون ما يدعى "سماسة روتشيلد"، الذين استغلوا الفساد الإداري القائم وأنتجوا فساداً جديداً. بل أن مهارته في توليد "الزراعة المكثفة" لم يكن يعادلها إلا مهارة سماسته في الرشوة واستثمار ثغرات القانون واستئجار شهود الزور وانتهاك اللوائح العثمانية ٨.

كان على الفلاح الفلسطيني أن يواجه إمكانيات روتشيلد وآلته، وأن يتحمل ثغرات إدارة عثمانية فاسدة، تعايشت مع "مستشارين" صهاينة، وأن يعاني من نفوذ "القنصليات" الأوروبية، التي كانت تنصر اليهود الوافدين بطرق مختلفة. فقد كانت هذه "القنصليات" تكفل، مالياً، إقامة اليهود المهاجرين، وتزوّدهم بجنسيات أوروبية تمنحهم الحماية، وتعطّل التدابير العثمانية التي تحدّ من الهجرة وشراء الأراضي العربية. فعندما حاول متصرف القدس عام ١٨٩٢، على سبيل المثال، حظر بيع الأراضي العائدة للدولة إلى اليهود، انتزع قناصل الدول العظمى من السلطة العليا اعترافاً بحق اليهود المقيمين إقامة شرعية شراء ممتلكات عقارية. لم تكن تلك الإقامة الشرعية إلا "الأوراق الرسمية" التي يمنحها القناصل، من دون جهد كبير، إلى اليهود القادمين إلى فلسطين بطرق غير شرعية.

في هذه الشروط، التي لا تفسّر أبداً بـ "الروح اليهودية المبدعة"، أنجز إدمون دو روتشيلد دوره في المشروع الصهيوني، الذي استكملته منظمة "إيكا". حقّق الأول لقضية الاستيطان اليهودي عملاً "يفوق بكثير كل العمل الجماعي الذي أدته المنظمة الصهيونية"، ونجحت الثانية في توفير ربحية عالية للزراعة اليهودية. غير أن الإنجاز والنجاح، اللذين صاغهما سياق تاريخي، لم يمنعا الفلاحين عن الكفاح المتواتر دفاعاً عن أرضهم، ولم يرهبا الفلسطينيين، أو "الأهالي أشباه المتوحشين"، كما كان يقول بعض الصهاينة. تشكّل الاستيطان اليهودي في سياق تاريخي موائم، تكامل فيه الضعف العثماني والتدخل الاستعماري والمال اليهودي، وقاتل الفلاحون الفلسطينيون في سياق نقيض، يعتمد على التمسك بالأرض دون أن يعترّ على نصير أو ظهير.

٣. الفلاحون الفلسطينيون في مواجهة الاستيطان:

كتب المؤرخ الإسرائيلي يوسف لمدان: "تكاد لم تقم مستوطنة يهودية دون مشاكل مع جيرانها العرب بسبب مسألة الأرض. وعلى سبيل المثال، اشترى رؤبين لير، حتى وهو في روسيا ٢٠٠٠ دونم الأولى لمستوطنة نيس تسيونا (تأسست في ١٨٨٣)، وحال وصوله إلى البلاد خسر ربع المساحة، في محاكمة قضائية مع القرويين، وعلى مدى سنين أزعج فلاحو "قطرة" المستوطنة المجاورة "غديرا"،

(تأسست في ١٨٨٤) على أمل استعادة قطعة أرض فقدوها لصالح مقرض عربي بالفائدة. وفي عام ١٨٩٢ غزا حوالي ١٠٠ قروي من "زنوقة" مستوطنة "رحوفوت" (تأسست في ١٨٩٠)، وفي ظروف شبيهة قام الفلاحون بالهجوم على "بيتج تكفا" عام ١٨٨٦. وحتى عام ١٩٠٢ لم تكن "الخضيرة" قد استطاعت حل مسألة حدودها (تأسست سنة ١٨٩١) " ٩.

إذا كان في جملة "قطعة أرض فقدوها لصالح مقرض عربي" ما يحيل على القهر الذي كان يدفع الفلاح الفلسطيني إلى خارج أرضه، فإن في الجمل اللاحقة ما يعين أشكال مقاومة الفلاحين: اللجوء إلى القضاء إعلاناً عن بيع ظالم استغل فقر الفلاحين، إقلاق "الجوار اليهودي" لأنه بعيد عن معنى الجوار، الغزو الذي يترجم فعلاً جماعياً مقاوماً يرفض الاستيطان والمستوطنين، وأخيراً "الهجوم" الذي يجسد عملاً محارباً ضد الخطر. يتراءى في هذا كله أمران: خبرة فلاحية متنامية تبدأ باللجوء إلى القضاء وتنتهي بالهجوم، وحس وطني مبكر واجه كل مستوطنة جديدة بـ "إقلاق" جديد، منذ بدايات الاستيطان الأولى. يضاف إلى هذين الأمرين تكافل فلاحي يجابه "الخارج" المهدد، ويتجم عصبية فلاحية مقاتلة أدركت أبعاد تهديدٍ وافدٍ يقع على الجميع.

لم ينتظر الاستيطان اليهودي، الذي شكّل أسس "الدولة القادمة"، إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧، الذي فتح للاستيطان أفقاً جديداً، عن طريق إرهاب الفلاح الفلسطيني بالضرائب والتصرف بـ "أرض الدولة" لصالح اليهود. ولم ينتظر الفلاحون وعد بلفور ليدركوا حقيقة المشروع الصهيوني، خلافاً لسانة تقليديين ولجزء واسع من المسؤولين العرب، لم يعوا من "المشروع" شيئاً حتى بعد ظهور وعد بلفور. فوفقاً لمصادر متعددة فإن ما باعه الفلاحون في الفترة ١٩٠١ - ١٩١٤ لا يتجاوز ٣,٤٪، مدفوعين بظروف شاقة سببها "السلطات" وجشع المرابين المتعاونين مع الصهاينة. ولعل التمسك بالأرض، كما البيع غصباً، هو الذي جعل الفلاح، باع أرضه أم لم يبيعها، يرى في "اليهودي"، من حيث هو، عدواً له، وأن يحرض على قتل "السماسرة"، كما جاء في كتاب "مذكرات سمسار أراضٍ صهيوني" للإسرائيلي يوسف نحمان.

يروى المؤرخ الإسرائيلي "مدان" حكايتين أخبره بهما الناشط الصهيوني "ألبرت عنتابي"، الذي كان صديقاً للمسؤول العثماني في القدس. تقول الأولى أن قرويين عرباً ممن لا يعرفون القراءة والكتابة سألوه، أي عنتابي، عام ١٩٠١: "هل حقيقة أن اليهود يريدون انتزاع هذا البلد لأنفسهم؟"، وتقول الثانية أنه التقى بعد عامين، بشاب مسلم من القدس، لم يكن متعصباً، قال له: سنسفك قطرة دمنا الأخيرة على أن نرى مسجد قبة الصخرة يسقط في أيدي غير المسلمين".

ما أدركه الفلاح الفلسطيني عام ١٩٠١ لم يكن يدركه بعض "المتزعمين الفلسطينيين" بعد صدور وعد بلفور بزمن، كما يقول أكثر من مؤرخ نزيه. وعلى الرغم من الوطنية الصادقة، التي عبر عنها الشاب

المقدسي المسلم، فإنه رأى "مسجد قبة الصخرة" قبل أن يرى غيره، كما لو كان على الفلسطينيين أن يبدأوا كفاحهم بالدفاع عن المقدسات، خلافاً للفلاح الذي استعمل كلمة "بلد"، التي تعني الأرض ومقدساتها معاً، كما لو كان مقدس الفلاح يغاير مقدس "ابن المدينة"، رغم تبجيل الطرفين للمواقع المقدسة.

إن الفرق بين تجربة الفلاح وتجربة "ابن المدينة" الفلسطينيين، في علاقتهما بالاستيطان اليهودي، هو الذي يفسر الفرق الزمني بين انتفاضات الطرفين: كان الأول يعيش على الأرض ومنها، وكان الثاني يعيش على الأرض ويمارس حرفة لا علاقة لها بالأرض. فقد وقعت المواجهة الكبيرة الأولى بين الفلاحين والمستوطنين في ٢٩ آذار/ مارس ١٨٨٦، حين هاجم ٥٠ - ٦٠ فلاحاً من قرية "اليهودية" مستعمرة "بيتح تكفا"، وأتلفوا المحاصيل وأصابوا خمسة يهود، وساقوا البقر والبغال من المستوطنة إلى المحكمة في يافا، بدعوى وجود الحيوانات على أرضهم وطالبوا بتعويضات "١٠٠.١٠٠ دفع الفلاحون عن أرضهم معتمدين المواجهة المباشرة خياراً أول، واللجوء إلى القضاء خياراً ثانياً، مدركين أن الاستيطان اليهودي مسألة لا يحلها القضاء وحده.

على خلاف النموذج الفلاحي فإن يافا، التي احتشدت باليهود الوافدين، لم تثر، بشكل عنيف وموسّع، إلا بعد اثنين وعشرين عاماً، تعبيراً عن حساسيتين مختلفتين تميزان ابن الريف عن ابن المدينة. فقد كان عدد اليهود في يافا منخفضاً في نهاية القرن التاسع عشر، وارتفع فجأة، عام ١٨٩٣، إلى حوالي ٢٥٠٠ تاركاً على حياة المدينة آثاراً واضحة، وزاد ارتفاعاً بعد عقد من الزمن إلى ٦٠٠٠ يهودي من عدد إجمالي قدره ٤٤٠٠٠ نسمة. مع ذلك فإن انتفاضة يافا، المدينة العريقة في وطنيتها، ضد الوجود اليهودي لم تقم إلا في آذار/ مارس ١٩٠٨، مع فرق بين تعددية أسبابها ووحادية السبب في التمرد الفلاحي. فقد أرجعها البعض إلى تنافس مهني بين اليهود والمسيحيين، وأعطاهما بعض آخر وازعاً أخلاقياً ناظراً إلى ضيق السكان العرب بممارسات الشباب اليهودي التي لا تراعي "الحشمة"، بينما عزاها آخرون إلى صدامات فردية اكتسبت طابعاً جماعياً. لم تكن هذه الأسباب إلا قناعاً لسبب أكثر عمقاً عنوانه: إدراك الفلسطينيين للخطر اليهودي الذي يتهدهم.

إن دفاع الفلاحين عن أرضهم، المرتبط بالغريزة والعقل معاً، هو الذي حاصر "شراء اليهود" للأرض الفلسطينية، رغم الإمكانيات الواسعة والدعم المتعدد للعناصر. فلم يمتلك اليهود، حتى عام ١٩٢٦، أكثر من ٤% من كافة الأراضي (بما فيها أراضي الدولة)، ولم تصل إلى خمسة بالمائة إلا بعد ثماني سنوات. أورد محمد حسين هيكل في كتابه "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل" ما يلي: حين احتج "وفد فلسطيني" مؤلف من شخصيات سياسية شهيرة، لدى المندوب السامي البريطاني، عام ١٩٣٣، على شراء اليهود للأراضي أجاب الأخير: "إن هناك رجالاً يمثلونكم يبيعون أراضيهم لليهود، فلماذا تحتجون عندي

أنا"، وقال أيضاً: "إن الفلاحين ليسوا هم الذين يبيعون الأراضي، إنما الذين يبيعونها هم الأثرياء" ١١.

٤. الفلاح والتصوير الإيماني للأرض:

يقول إريك ولف، في كتابه "الحروب الفلاحية في القرن العشرين"، مشيراً إلى علاقة الفلاح بأرضه: "يؤمن الفلاح بأن أرضه حق أبدي له، وحتى إن سلبت منه، فهي راجعة له لا محالة". هذا الكلام الذي يحيل على الفلاح الروسي ينطبق، بدوره، على الفلاح الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ وبعدها، على مبعده عن "ابن المدينة"، الذي كان يعتقد أن أرضه الزراعية جزء من ممتلكات أخرى، وأن ما يباع يشتري بثمنه شيء آخر ١٢.

إذا كانت الأرض، في التصور التجاري، سلعة تباع وتشتري، وفقاً لمعايير السوق والربح والمصلحة، فإن للأرض، في التصور الفلاحي، كما في الممارسة الفلاحية، معنى آخر. فالأرض لدى الفلاح مصدر للحياة، يعتاش منها ويعيش معها، سواء كان مالكا لها أو عاملاً لدى مالكاها. فقد كان مُلاك الأراضي الفلسطينية الكبار يعيشون في المدينة، ولم يكن بعضهم يعرف الفلاحين العاملين في أرضه، بل أنه لم يكن يزورها، لأنه كان على الفلاح أن يأتي له بأرباحها، أو بخيراتها، إلى بيته في المدينة، فمالك الأرض المدني يملك الأرض ولا يعيش معها، ولا يستطيع هذه المعاشة، فقد آلت إليه أرضه من عائلته، التي توارثت أرضاً لا تعرفها، الأمر الذي يقيم فرقاً بين: امتلاك الأرض والعمل في الأرض.

ولعل الفرق بين ملكية الأرض والعمل في الأرض هو الذي ميّز بين الحياة في المدينة والقرية الفلسطينية، إذ العمل في الأولى موزع على التجارة والمهن ووظائف الدولة، بينما شكّلت القرية المستقرة، وحدة حياتية، مكتفية بذاتها، فهي تنتج ما تستهلك، ولا تتوجه إلى السوق، إلا نادراً، بل إن الاستقرار الفلاحي الطويل، الأقرب إلى الركود، أنتج ثقافة فلاحية، تحتفي بالأرض وبالعمل في الأرض وتستبعد السوق والسلعة الزراعية، وتحتفي بالتضامن بين الفلاحين، وتستبعد التدخل الخارجي. ولهذا كان القبول ببيع الأرض، كما انفتاح الفلاحين على السوق، يحتاج إلى نظام ثقافي آخر، لم تعرفه القرية الفلسطينية المنغلقة على ذاتها ١٣.

انطوى وضع القرية على بعدين متناقضين: يأمر الأول منهما الفلاح بالدفاع المستميت عن أرضه، فحياته من أرضه، بالمعنى الاقتصادي، وشرفه من الدفاع عنها، بالمعنى الأخلاقي، طالما أن الدفاع عن الأرض دفاع عن الشرف. يتمثل البعد الثاني في غربة القرية عن المدينة، وفي ضيق الخبرة الفلاحية الصادرة عن حياة ضيقة، ذلك أن الفلاح، في الشروط غير المهذبة لأرضه، لم يكن معنياً بما يدور خارج قريته والقرى المجاورة. ولهذا اكتفى في علاقته بالشأن الوطني العام، بدور المتفرج السلبي، وحتى حين كان يقاتل من أجل أرضه، كان يفعل ذلك كفلاح، معني بالأرض وبمواجهة الخطر الذي

يتهدد الأرض، دون انتظار مساعدة من أهل المدينة، فقد كان يخشى لقاءهم والحديث معهم، كما لو كانت المدينة عالماً مغايراً، أعلى مرتبة وأوسع حياة وأشرف مقاماً. ولهذا "لاحظ الرحالة الذين زاروا فلسطين في القرن التاسع عشر أن الفلاحين كانوا يخافون من زيارة المدن ولا يذهبون إليها إلا جماعات جماعات، ومع أن الفلاحين كانوا قد اعتادوا بحلول نهاية الانتداب على المتاجرة مع المدينة، وعلى العمل والعيش فيها فإن الحواجز الطبقيّة ظلّت قائمة في وعيهم، ... ومن المؤكد أن تصنيفهم لأنفسهم بأنهم "حمير الأرض" كان يعكس نظرة أهل المدن إليهم...". ١٤.

قد تكون خشية الفلاحين من الذهاب إلى المدينة، آنذاك، أمراً مألوفاً في العالم العربي كله، بسبب غياب الوحدة المجتمعية. غير أن الأمر في فلسطين إتسم بعد مأساوي مزدوج: بالإشارة إلى نهاية الانتداب - ١٩٤٧ - يعني أن المجتمع الفلسطيني لم يكن موحداً آنذاك، رغم الخطر النازل عليه، بقدر ما يعني أن "أهل المدن" لم يعترفوا، حتى ذلك التاريخ، بالدور الوطني الكبير الذي لعبه الفلاحون في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، الثورة الأكبر في تاريخ فلسطين الحديث، والتي شكّل الفلاحون أكثر من ٩٠٪ من المقاتلين الذين شاركوا فيها.

تعلن "خشية الفلاح من المدينة" عن صورة الفلاح في الوعي المدني، القائمة على الشعور بالفوقية وتأكيد الفرق الكيفي، إذ الفلاح فقير أمي مختلف اللباس والسلوك، بقدر ما تخبر عن صورة ابن المدينة في الوعي القروي، حيث الأول سلطة أو قريب من السلطة، له مهنة مختلفة وحياة مريحة "عالية" لا علاقة لها بحياة "حمير الأرض" وبكل ما يُشعر الفلاح بـ "دونية طوعية". والمأساوي، في الحالين معاً، أن الفرق له شكل البداهة، إذ الشعور بالفوقية، كما الشعور بالدونية، كان أمراً موروثاً مألوفاً، لا يمارى فيه أحد، باستثناء مثقفين مستنيرين مثل: خليل السكاكيني ١٥.

جعل هذا الفرق، أو الفصل بين أهل المدن وأهل الريف، من التمرد الفلاحي الفلسطيني المتواتر "تمرداً فلاحياً" مكتفياً بذاته، لا يحاور المدينة ولا تحاوره المدينة إلا في "الحالات الصعبة"، كما لو كان انتصار الفلاحين، كما هزيمتهم، أمراً يخص الفلاحين دون غيرهم. وبسبب ذلك، فقد قامت التمردات الفلاحية في فلسطين لأسباب محلية تغاير "الأسباب الوطنية"، فالفلاحون كانوا يثورون حين تهدد أرضهم، وكانوا المسؤولين الوحيديين، في معظم الحالات، عن الثورة والخسائر الناجمة عنها، في انتظار الثورة الوطنية الكبرى (١٩٣٦) التي لو نجحت لخلقت أفقاً فلسطينياً جديداً.

لا غرابة، والحال هذه، أن يأخذ "المسؤول السياسي" في المدينة، في بعض الحالات، دور الوسيط بين الفلاحين والسلطة، ذلك أن له مهنة أخرى مغايرة لعمل الفلاحين، ولأن "تعاطيه مع الشأن الوطني"، يختلف عن التعاطي الفلاحي القائم على التمرد والغضب والهجوم. كان للمسؤول المفترض "مورده

الشهري" الثابت، الذي يأتي من السلطة القائمة، أو من "عمله المدني"، بينما لم يكن للفلاح إلا أرضه. ولا غرابة أيضاً، وهو أمر أكثر مأساوية، أن يعهد الفلاح بقضاياها "الوطنية" إلى ابن المدينة "السياسي"، بسبب قوة "الصورة الموروثة" و"سطوة أسماء" العائلات الحسية، التي كانت تحتكر التعليم والعمل في أجهزة السلطة وتلعب، أحياناً، دور "الوسيط" في "الشؤون المحلية والوطنية" معاً. ولعل سطوة الصورة الاجتماعية الموروثة، التي تعين الفلاح "تابعاً" وابن المدينة "مسؤولاً"، هي التي أعطت التمردات الفلاحية في فلسطين شكلاً عفويًا، تبدأ بالفلاحين وتنتهي بهم، باستثناء الثورة الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ التي هي ثورة فلاحية بامتياز لم يحسن الفلاحون الاستمرار بها حتى النهاية، بسبب نقص في الخبرة، أولاً، ومحدودية الإمكانيات الموضوعية، ثانياً، وهو موضوع يحتاج إلى معالجة أخرى:

قدم الفلاحون المساهمة الأكثر وضوحاً في توليد الوطنية الفلسطينية، وأدت هزيمة الفلاحين، في ثورتهم الكبرى، إلى هزيمة فلسطين.

٥. الفلاحون والبطولة المأساوية:

تمثلت مأساة الفلاح الفلسطيني، بعد الانتداب الإنجليزي، بأمرين: خطر فقدان الأرض التي تضمن حياته وتؤمن مستقبل أولاده، إذ لا مستقبل لفلاح فقد أرضه ولا خيار له إلا المقاومة أو الضياع. حين عاين "ممثل اللجنة التنفيذية العربية"، التي أعقبت اضطرابات ١٩٢٩، أوضاع العائلات الفلاحية التي فقدت أرضها، قدّم رأياً واضحاً: "بعض هذه العائلات هاجر إلى الولايات المتحدة، وبعض من المطرودين وجد عملاً مؤقتاً ولكن أكثرهم تشتتوا في كل مكان لأنه لم يبق شيء يعتاشون منه" ١٦. يساوي فقدان الأرض فقدان الوطن والاستقرار، وتشتت العائلة، التي هي مقوم أساسي من مقومات الكيانية الفلاحية. وهذا ما يقيم فرقاً بين الفلاح الذي يعيش مع أرضه، ومالك الأرض المدني الذي يعيش من أرضه. فالأرض بالنسبة إلى الأول هوية ونمط حياة موروث، وهي بالنسبة إلى الآخر مصدر رزق، أو مصدر من مصادر الرزق، دون أن يمس هذا وطنيته في شيء. وتمثل الأمر الثاني بالشروط الظالمة التي تقيّد الفلاح المدافع عن أرضه، خلال الانتداب وقبله، فقد استأنف الاحتلال البريطاني، في ظروف جديدة، أشكال الضرائب العثمانية التي كانت ترهق الفلاح الفلسطيني: وأولها ضريبة العُشر السنوية، التي كانت تساوي، نظرياً، ١٢,٥ بالمائة من غلال الأرض وتصل، فعلياً، إلى ٣٥ بالمائة، إذا أضيف إليها لوازِم استغلال الأرض. والضريبة الثانية، المقررة عثمانياً، هي "الويركو"، التي تقدر على أساس ٤ بالألف من ثمن الأرض والثالثة هي ضريبة الحيوانات، وتعادل عُشر ما لا يستخدم للحراثة والزرع من الحيوانات التي يملكها الفلاح. ويظهر مدى الإرهاق المعيشي للفلاح

بالعودة إلى تقرير لجنة جونسون - كروسي البريطانية في العالم ١٩٣٠، الذي جاء فيه: "إن معدل ما كان يدفعه الفلاح من ضرائب مباشرة بلغ ٣ جنيهات و ٨٧٠ ملاً، مما يبقي للعائلة، في نهاية المطاف، ١٩ جنيهاً و ٥٠٠ ملاً كمورد سنوي صاف لإعالتها..". علماً أن اللجنة ذاتها قدرت أن ما يلزم لإطعام العائلة وكسائها، أي أبقائها على قيد الحياة، يعادل ٢٦ جنيهاً في السنة ١٧. ومع أن في خطاب الاحتلال ما كان يوحي بسعي إلى تحسين أوضاع الفلاح الفلسطيني، فما جاء به أضاف إلى التضييق العثماني على الفلاح ضيقاً جديداً. فبعد أن كانت تُجبي الضرائب، في الزمن العثماني، من قبل ملتزمي الجباية، وفقاً لتقدير عام لقيمة الغلال، أصبحت، في عهد الانتداب، تُجبي نقداً، وفقاً لإرادة الحاكم العسكري الذي يحدّد القيمة النقدية لعشر الغلال المطلوب. وحين قام الاحتلال بخفض الضريبة إلى ١٠٪، كان المستوطنون اليهود المستفيد الأول، ذلك أن القانون الصادر عام ١٩٢٠ أعفى الأرض المزروعة بالكروم، وهو أمر توسّع فيه اليهود، وأعفى لاحقاً الأرض المستعملة للبحث العلمي الزراعي، الذي أمده البارون روتشيلد بأسسه الأولى. والمحصلة أن وضع الفلاح، في زمن الانتداب، زاد سوءاً عما كانه في الزمن العثماني، حتى شحّ النقد، في بعض الأماكن، وأصبح الأهالي يتعاونون حاجياتهم عن طريق الاستبدال، وعجزوا عن دفع الضرائب، مراكمين الديون وقابلين بشروط المرابين الفاحشة. قصدت سياسة الانتداب إلى دعم السياسة الصهيونية، التي كانت ترمي إلى التخلص من الفلاحين الفلسطينيين وإحلال اليهود مكانهم.

عانى الفلاح الفلسطيني من اضطهاد عثماني متواتر، ومن انتداب بريطاني بالغ القسوة واللا أخلاقية. فبالإضافة إلى قانون الضرائب العثماني، جاء وعد بلفور، الذي "اخترع" فلسطين وأعطاه حدوداً لم تكن موجودة خلال السيطرة العثمانية، دافعاً بالعرب، أصحاب الإقطاعات الكبيرة، والذين يعيشون خارج "فلسطين الجديدة"، إلى بيع أراضيهم للمشتريين اليهود، والمثال الأشهر هو عائلة سرسق، اللبنانية الغنية المقيمة في بيروت. فوفقاً لكتاب واصف عبوشي "فلسطين قبل الضياع"، فإن الصفقة الكبرى التي أتمتها هذه العائلة شملت بيع ٢٠٠ ألف دونم من سهل مرج ابن عامر، الأكثر خصباً بين سهول فلسطين، إضافة إلى "أربع وعشرين قرية" كان أهلها من الفلاحين يعملون عند عائلة سرسق عن طريق تأجير الأرض أو العمل فيها وفق شروط ضمان محددة. أما الصفقة الكبرى الثانية فكانت بيع "وادي الحوارث"، بمساحته البالغة ٨٢٦، ٣٠ دونماً، والذي كان يعمل فيه ١٢٠٠ عربي في الزراعة وتربية المواشي. لم يكن الفلاحون قادرين، على شراء هذه الأراضي ومنافسة "الصندوق القومي اليهودي"، ولم يكن هناك مبادرات محلية كافية وقادرة على حماية الفلاحين والتصدي لسطوة المال اليهودي ١٨.

أجبرت احتجاجات الفلاحين حكومة الأنتداب على سن قوانين لم تعط، رغم ظاهرها "الموضوعي"، شيئاً مفيداً. فالشروط التي نص عليها "قانون نقل الملكية"، الذي أصدره الانتداب عام ١٩٢١، سوغت بقاء

الفلاح خارج أرضه، بدلاً من أن يعود إلى العمل فيها. وهذا ما دفع بمسؤول إنجليزي في "لجنة شو"، التي وصلت إلى فلسطين في الربع الأخير من عام ١٩٢٩، إلى التعليق على القانون قائلاً: "بأنه لا وجود لحالة واحدة استطاع فيها المستاجرون الاحتفاظ بأرض كافية حين كانت الأرض تباع من وراء ظهورهم" ١٩. بقي هذا القانون العديم الفاعلية سارياً ثمانية أعوام، في انتظار قانون عام ١٩٢٩، الذي كان كسابقه، يخدم مصالح اليهود ويخفق الفلاحين الفلسطينيين، معتمداً على التلاعب القانوني وقدرة اليهود المالية.

كان الفلاح الفلسطيني، قبل الانتداب البريطاني، قد تأقلم مع واقع عثماني يحدّد هوية بائع الأرض ومشترئها، حتى لو كان يهودياً، ويترك مساحة أوسع للرفض والمقاومة، خلافاً لذلك فإن معظم عمليات الشراء، التي أعقبت الانتداب، قام بها يهود أجنب وشركات ممولة من الخارج، " تلغي الحدود بين شراء الأملاك وشراء الوطن". ولعل محاولات "شراء الوطن"، التي اتخذت من شراء أراضي الملاكين الكبار مدخلاً لها، هي التي أيقظت لدى الفلاحين وعياً وطنياً من دون مساعدة خارجية. ولذلك لاحظت "لجنة شو"، التي كانت محايدة أحياناً، أن الفلاح الفلسطيني كان على وعي بـ "الآثار السلبية" للهجرة اليهودية، مثلما أكدت أن الإدعاء القائل "بأنه ليس للفلاح اهتمام ذاتي بالسياسة" يجافي واقع الفلاحين، بل أنها رأت ان "النزعة السياسية للفلاحين والقرويين العرب كانت أقوى بكثير من النزعة السياسية للكثير من الأوروبيين" ٢٠. أشارت "اللجنة"، وهي تفسّر تسيّس الفلاحين إلى صحافة فلسطينية قوية تمثّلت بوجود ١٤ صحيفة، يتابع أخبارها الفلاحون الأميون، بطرق مختلفة. والتفسير مجزوء الصحة ذلك أن غريزة الفلاح أوضح من الصحف التي كانت تبغله أخبارها، منذ أن تعلّم هذا "الأمي الحذر" التطير من غرباء يشترون الأرض، ويتعاملون معها بأدوات مخادعة.

ربما تمثّل عملية "الزراعة المكثفة"، التي وردت كثيراً في الأدبيات الصهيونية خلال فترة الانتداب، مأساة الفلاح الفلسطيني في مواجهة "الغريب اليهودي". فهذه الزراعة، في أسلوبها الحديث، قادرة على زيادة الإنتاج الزراعي، لكنها تتطلب استثمار رأس مال كبير لا يستطيع تحمله الفلاح العادي، ولا يستطيع تأمين ما هو أقل منه بكثير.

لم تدفع إجراءات الانتداب، كما التفوّق الزراعي اليهودي، والإغراءات المالية، الفلاح الفلسطيني إلى التخلي عن أرضه، فوفقاً لتقدير المسؤول البريطاني في دائرة الأراضي في حكومة فلسطين، فإن مساحة الأرض الزراعية في فلسطين بلغت ١١ مليون دونم، في عام ١٩٢٩، امتلك اليهود منها ٨ بالمائة تقريباً، وأن ما باعه الفلاحون لا يتجاوز بمجمعه ١٠٪.

دعمت القوة العسكرية لدولة عظمى المستوطن اليهودي، ودعم الفلاح الفلسطيني كفاحه بقواه الداخلية. تكشف المقارنة عن مأساة "الفلاح الشجاع"، التي استكملت بفساد الأعيان والأفندية

والملاك الكبار، وغط من "السياسيين"، فلسطينيين ولبنانيين وسوريين، أقاموا مع سماسرة الأرض اليهود علاقات مريحة. يشكّل كتاب: "مذكرات سمسار أراضٍ صهيوني"، بهذا المعنى، مادة جديدة بالقراءة، سجّلت الفرق بين موقف الفلاحين وموقف "الأعيان" العرب، وموقف السمسار الصهيوني من الطرفين. فقد رصد الكتاب، الذي أخذ شكل اليوميات، أمرين متوازيين: تمردّ الفلاحين المتواتر وتواطؤ بعض ملاك الأراضي الكبار، كما لو كان على الفلاح أن يخوض معركة ضدّ عدو يعرفه ومعركة أخرى، لا تقل خطراً، ضدّ عدو آخر يشعر بوجوده ولا يعرفه.

وسواء أكان ما جاء في كتاب "سمسار أراضٍ يهودي" دقيقاً، أو فقير الدقة، وهو محتمل، فإن وعي الفلاح الفلسطيني الوطني صدر عن ممارساته الوطنية العملية، رافضاً المستوطنات، مطارداً السماسرة والمرايين، متمرداً على الانتداب، ومواجهاً في ثورة ١٩٣٦ طبقة مخذولة من "المتزعمين الفلسطينيين"، الذين احتزفوا "المفاوضات" ولم يهجسوا بالكفاح العملي إلا صدفة. لم يفصل الفلاح بين أرضه ومقدساته واعتبر أرضه، وعياً وممارسة، مقدساً آخر. جاء في كتاب "السمسار الصهيوني" بتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٦: "اليوم بالضبط يمر ٦٧ يوماً منذ بداية الإضراب العربي. لا أحد منا ومن الزعماء العرب أنفسهم آمن بالتأكيد في اليوم السابق للإضراب بإمكانية انفجار كهذا، يوحد في كتلة واحدة جميع فئات الشعب العربي ضد اليهود. الرأي القائل بأنه ليس في مقدورات الشعارات السياسية أن تثير العرب ضدنا، إلا على خلفية دينية، أفرغته الثورة بكل اتساعها من مضمونه، خاصة أنها جاءت في زمن ازدهار اقتصادي، وبفضل الهجرة اليهودية، التي جلبت السعة للفلاحين، وارتقى وضعهم بلا حدود على وضع الفلاحين في البلدان المجاورة، وبصورة نسبية على فلاح دول أوروبا أيضاً..." ٢١ إن الذي ارتقى بوعي الفلاح الفلسطيني لم تأت به الهجرة اليهودية فقط، بل صدر أيضاً عن وعيه الوطني الممارس، الذي أعاد تأويل معنى المقدسات، وأذاب دلالة المقدس الموروث في وعي وطني، يقترب من المشخص ويستبعد الكلام المجرد، وينأى عن ثقافة الأدعية، ويندرج في كفاح عملي بلا حسابان. في مسار الفلاح ما يستدعي السؤال النظري الشهير: من أين يأتي الوعي الصحيح؟ يأتي الوعي من واقع الممارسة الوطنية النقدية، التي تعيد بناء الواقع إذا انتصرت، وتذهب إلى لامكان في حال الخسارة. والواقع الذي وقف فوقه الفلاحون الفلسطينيون طويلاً أغرقه الانتداب والعجز العربي، فأقصى الفلاح، بعد هزيمة ثورته الكبرى، عن أرضه، التي أنجب دفاعه عنها وعياً سياسياً متنامياً، صادرته وقائع لاحقة، التبست بالكارثة ٢٢.

تبدو أرض الفلاح الفلسطيني المنهوبة، حلمًا ملحمياً، كانت له، ذات مرة، عاداته وتقاليده وأغانيه وأعراسه وأعياده و "الحمائيل" التي تدافع عنه، وبدت هذه الأرض لاحقاً لدى "المنتصر الصهيوني" غنيمته حرب ٢٣.

الهوامش:

- ١ هنري لورانس: مسألة فلسطين - المجلد الأول - المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٨٦.
- ٢ المرجع السابق، ص ١٦.
- ٣ هنري لورانس، الكتاب الأول، المجلد الأول، ص " ٢٥٣.
- ٤ يوسف لمدان: العرب والصهيونية، ترجمة وتقديم وإعداد د. إلياس شوفاني، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٩، ص : ٤٤. بل أن كثيراً من المؤشرات تبين أن احتجاج الفلاحين الفلسطينيين الأول على بناء المستوطنات اليهودية جاء مع تأسيس مستوطنة مكفيا عام ١٨٧٠ (انظر كتاب د. عبد العزيز محمد عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، ١٩٨٣، ص : ١٩ - ٢٢).
- ٥ هنري لورانس: مسألة فلسطين، المجلد الأول، ص : ٢٩١.
- ٦ يوسف نحمان: مذكرات سمسار أراضٍ صهيوني، ترجمة وتقديم وإعداد د. إلياس شوفاني، دار الحصاد، دمشق، ٢٠١٠، ص : ٨٠.
- ٧ المرجع السابق ص : ١٩٢. * (على الرغم من أن معطيات نحمان أخذت شكل يوميات متقطعة، فإن تعبير "قادة" يبدو غامضاً لأنه خلط، على ما يبدو، بين القادة والوجهاء والأفندية وكبار ملاكي الأراضي والسماسة (ف.د).
- ٨ لورانس ، المجلد الأول، ص : ١٥١.
- ٩ يوسف لمدان : مرجع سبق ذكره، ص : ١٤٦ - ١٤٧.
- ١٠ المرجع السابق، ص : ٤٥.
- ١١ محمد حسين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ص : ١٣٠.
- ١٢ أريك وولف: الحروب الفلاحية في القرن العشرين، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٧، ص : ٦٥.
- ١٣ روز ماري صايغ: الفلاحون الفلسطينيون، من الاقتلاع إلى الثورة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص : ١٣ - ١٦.
- ١٤ المرجع السابق، ص : ٦٤.
- ١٥ خليل السكاكيني: كذا أنا يا دنيا، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت، ١٩٨٢.
- ١٦ واصف عبوشي : فلسطين قبل الضياع، رياض الرئيس، بيروت، ١٩٨٥، ص ٨٣ .
- ١٧ فيصل حوراني: جذور الرفض الفلسطيني - رام الله - فلسطين، لا تاريخ، ص : ١٠٨ - ١٠٩.
- ١٨ واصف العبوشي، مرجع سابق، ص: ٨٢ - ٨٣.
- ١٩ المرجع السابق، ص ٨٢.
- ٢٠ المرجع السابق، ص : ١٠٧.
- ٢١ المرجع السابق، ص : ٧٠.
- ٢٢ انظر كتاب د. عبد العزيز عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١ - ١٩١٤ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٧٠ - ٧٨.
- ٢٣ عن الدور المهيمن الذي قام به الفلاحون في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، يمكن الرجوع إلى دراسة غسان كنفاني، التي نشرت أولاً في مجلة شؤون فلسطينية، وظهرت لاحقاً في كتيب مستقل (منشورات الهدف، طبعة ثالثة، حزيران ١٩٨٨، دمشق)، التي نقرأ فيها أن الفلاحين شكلوا ٩٠٪ من المقاتلين، وأنهم عموماً لبسوا "الكوفية والعقال" على مجمل فئات الشعب الفلسطيني.